14 كانون الثاني/جانفي 2016

تونس: مازال الضحايا ينتظرون تحقيق العدالة في ظل انتقال غير مكتمل

في الذكرى الخامسة لسقوط نظام بن علي، تطالب اللجنة الدولية للحقوقيين الحكومة التونسية بتبني تعديلات سياسية وقانونية لمحاربة الافلات من العقاب وتحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الانسان السابقة.

وشهد نظام بن علي الآلاف من انتهاكات حقوق الانسان، بما في ذلك حالات التعذيب وسوء المعاملة، والقتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والاعتقال والحبس التعسفي على يد موظفي وقوات إنفاذ القانون والأمن. كما تم ارتكاب العديد من الانتهاكات المماثلة خلال الانتفاضة بين شهر كانون الأول/ديسمبر 2010 وكانون الثاني/جانفي 2011، وما تزال بعض هذه الانتهاكات مستمرة الى يومنا هذا.

وبالرغم من ان المحاكم التونسية، وخاصة المحاكم العسكرية، بتت او تبت في العديد من القضايا المرتبطة بهذه الانتهاكات، إلا أن الاجراءات امام هذه المحاكم لم تؤدي بعد الى كشف الحقيقة حول هذه الانتهاكات، ولم تضمن اخضاع المسؤولين عنها للمحاسبة، ولم تحقق حقوق الضحايا في الانتصاف وجبر الضرر.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين "يجب ألا تكون التعديلات المؤسساتية والسياسية التي تم إدخالها خلال السنوات الخمس الماضية في تونس المعيار الوحيد لقياس نجاح الانتقال الديموقراطي، حيث لا يزال ضحايا انتهاكات حقوق الانسان، وخاصة التي ارتكبت في ظل حكم بن علي وخلال الانتفاضة، في انتظار تحقيق العدالة. والى أن يتم تحقيق حقوق الضحايا في الانتصاف وجبر الضرر بشكل فعال، بما في ذلك من خلال محاسبة كل المسؤولين عن هذه الانتهاكات، سيبقى انتقال تونس غير مكتمل".

وتتضمن جملة المعيقات التي تعرقل وصول الضحايا الى العدالة والانتصاف وجبر الضرر بشكل فعال، الضعف الحالي في الاجراءات الجزائية التونسية، مثل الصلاحيات الواسعة لمثلي النيابة العمومية باستبعاد القضايا دون تقديم أسباب محددة لذلك (وعدم قدرة الضحايا على الطعن بشكل فعال في هذه القرارات)، وضعف الاجراءات الفعلية المتعلقة بحماية الضحايا والشهود، والقصور القانوني في تعريف الجرائم وتحديد مسؤولية الرئيس، واستخدام المحاكم العسكرية للبت في انتهاكات حقوق الانسان.

وختم سعيد بنعربية "يجب ادخال تعديلات أساسية في القانون والممارسة حتى تتصدى تونس للانتهاكات السابقة لحقوق الانسان بشكل ملائم، وانهاء ثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة، وتوفير العدالة للضحايا".

للتواصل:

ثيو بوتروش، مستشار قانوني في برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، الهاتف: 888 170 961+ 961، البريد الالكتروني: theo.boutruche@icj.org